

الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف].

فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذي هو جماد، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله تعالى أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

السادس: أن الله كلم موسى وناداه ونجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبة كلامه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه.

معنى (لن) وكونها لا تفيد تأييد النفي

وأما دعوى المعتزلة تأييد النفي بـ «لن»، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة، ففاسد، لأنها لو قيدت بالتأييد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟

قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة].

مع قوله: ﴿وَنَادُوا بِمَلِكٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْهِمُ تَارِكًا﴾ [الزُّحُرْف].

ولأنها لو كانت للتأييد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك.

قال تعالى: ﴿فَلَنْ أُنزِلَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِئِذَا﴾ [يوسف].

فثبت أن «لن» لا تقتضي النفي المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمته الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وسواه فاعضدا

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن

الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال، فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرًا وجوديًا، كمدحه بنفي السنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة، والولد والظهير، المتضمن كمال الربوبية والألوهية وقهره ونفي الظلم، المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه ونفي النسيان وعزوب شيء من علمه، المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل، المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يمدح بعدم محض لم يتضمن أمرًا ثبوتيًا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به.

معنى الإدراك

فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علمًا، وهو الذي فهمه الصحابة والأئمة من هذه الآية، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ، الدالة على الرؤية فمتواترة. منها حديث أبي هريرة: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترونه كذلك» أخرجاه في «الصحيحين».

وحديث أبي سعيد الخدري أيضًا في «الصحيحين» نظيره.

وحديث جرير بن عبد الله البجلي قال: «كنا جلوساً مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم عياناً كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته» أخرجه في الصحيحين، وليس تشبيه الرؤية بالبرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي.

وقال الطحاوي: (والرؤية حق لأهل الجنة) تخصيص أهل الجنة بالذكر، فيضهم منه نفي الرؤية عن غيرهم.

الرؤية في المحشر حاصلة

وكذلك يروونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله ﷺ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ۗ﴾ [الأحزاب].

إمكان وقوع الرؤية في الدنيا، وترجيح نفي وقوعها

وانفقت الأمة على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعا في ذلك، إلا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ وحكى القاضي عياض في كتابه «الشفاء» اختلاف الصحابة ومن بعدهم في رؤيته ﷺ وإنكار عائشة رضي الله عنها أن يكون النبي ﷺ رأى ربه بعين رأسه.

وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد وقف شعري مما قلت. ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب. ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها وهو المشهور عن ابن مسعود وأبي هريرة في قول عنه: وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته في الدنيا جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رآه بعينه وروى عطاء عنه: أنه رآه بقلبه.

قال عياض: القول بأنه رآه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آيتي النجم، والتنازع فيها مأثور، والاحتمال لهما ممكن.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمه الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا

ممكنة؛ إذ لو لم تكن ممكنة لما سأها موسى عليه السلام لكن لم يرد نص بأنه صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل رأيت ربك؟ فقال: نور، أتى أراه؟» وفي رواية: «رأيت نورًا».

وقد روى مسلم أيضًا عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجاب النور» وفي رواية: «لو كشفه لأحرقت سُبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» فيكون والله أعلم قوله لأبي ذر: «رأيت نورًا»: أنه رأى الحجاب. ومعنى قوله: «نور أتى أراه؟» النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه؟ أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟
فهذا صريح في نفي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه، والله أعلم.

وقول الطحاوي: (بغير إحاطة ولا كيفية)

هذا لكمال عظمته وبهائه سبحانه وتعالى. قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه].

وقول الطحاوي: (فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم) ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه) أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بصد ما دل عليه النقل، والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل! وهذا لا يكون قط، لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النقل صحيحًا فذلك الذي يدعي أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك وإن كان

النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح، ونقل صحيح أبداً، ويعارض كلام من يقول ذلك بنظره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين: جمع بين النقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأن العقل دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ فلو أبطنا النقل لكننا قد أبطنا دلالة العقل، ولو أبطنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون الدلالة باطلة لبطلان النقل: لزم أن لا يكون النقل دليلاً صحيحاً: لم يجوز أن يتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل على النقل قدحاً في العقل.

الواجب كمال التسليم، وتقديم النقل

فالواجب: كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً أو نقدم عليه آراء الرجال، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحده المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل تعالى، وتوحيد متابعة الرسول ﷺ.

قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم:

لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم، أقبلت أنا وأخي، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق

بينهم، فجلسنا حجرة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً قد احمرَّ وجهه، يرميهم بالتراب ويقول: «مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، فاختلفاهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض. إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه».

قال أحمد محمد شاكر: هذا الحديث هو الحديث رقم ٦٧٠٢ في «مسند الإمام أحمد»، بتحقيقنا، وهو حديث صحيح، ومعناه ثابت في المسند أيضاً، مختصر برقم ٦٦٦٨، ورواه البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» ص ٧٨، وروى مسلم في «صحيحه» (٣٠٤ / ٢) نحو معناه.

تحريم القول على الله بغير علم

قال العلامة الأذرعى الشارح:

«ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم».

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ

تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴿٣٦﴾ [الإسراء].

فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه، يكون ذلك الكلام مجماً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف: هل جاء رسول بتصديقه أو بتكذيبه: فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول، لكن

في الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب، وأما الأمور الإلهية فتؤخذ عن الرسول لا غير.

لا توحيداً خالصاً في غيبة التسليم التام

قال الطحاوي: (ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام)

وهذا من باب الاستعارة؛ إذ القدم الحسي لا تثبت إلا على ظهر شيء، أي: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقد إليها، ولا يعترض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه.

روى البخاري عن الإمام محمد بن شهاب الزهري رضي الله عنه أنه قال: من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم.

قال الطحاوي: (فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه؛ حجه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة وصحيح الإيمان) وهذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم في أصول الدين بل وفي غيرها بغير علم.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُجَدِّدُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّרِيدٍ

﴿٣﴾ [الحج].

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي

الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾ [القصص].

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما ضل قوم بعد هدى

كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزُّخْرُف: ٥٨] رواه الترمذي وقال: حديث حسن.

الطرق الكلامية وتبها أصحابها

قال: (فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً شاكاً، لا مؤمناً مصداقاً ولا جاحداً مكذباً) يتذبذب: يضطرب ويتردد.

وهذه الحال التي وصفها الشيخ رحمته الله حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة وعند التعارض يتأول النص ويرده إلى الرأي والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحفيد وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم في كتابه «تهافت التهافت»: ومن ذا الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به؟ وكذلك الأمدى أفضل أهل زمانه واقف في المسائل الكبار، حائر.

وكذلك الغزالي رحمته الله انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فمات و«صحيح البخاري» على صدره.

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي: قال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق: طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ بِعِلْمًا﴾ [طه]. ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي.

وكذلك الشيخ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، فقال:

لعمرى لقد طفت المعاهد كلها وسيّرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كف حائر على ذقن، أو قارعاً سنَّ نادم

وقال أبو المعالي الجويني: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمِّي وعجائز نيسابور.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان من طيبب القلوب صلوات الله وسلامه عليه بقوله إذا قام من الليل يفتتح الصلاة:

(اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم). خرجه مسلم.

الرد على المعتزلة في تأويلهم الفاسد في الرؤية

قال: (ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بظهم، إذ كان تأويل الرؤية - وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية - بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوقّف النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه).

ويشير الشيخ رحمته الله بقوله هذا إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم في نفي الرؤية، وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته، فإن النبي صلى الله عليه وآله قال: (ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)، فأدخل «كاف التشبيه» على «ما» المصدرية أو الموصولة بـ «ترون» التي تتأول مع صلتها إلى المصدر الذي هو «الرؤية»، فيكون التشبيه في الرؤية لا في المرئي، وهذا بيّن واضح في أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها، وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح؟! فإذا سلط التأويل على مثل هذا النص: كيف يستدل بنص من النصوص؟ وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: أنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر؟

وَيُسْتَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ

﴿١﴾﴾ [الفيل] ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التي هي من أفعال القلوب، ولا شك أن «ترى» تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلص أصل معانيه من الباقي، وإلا لو أدخل المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعاني لكان مجملًا ملغزًا، لا مبيِّنًا ولا موضحًا. وأي قرينة فوق قوله ﷺ: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهرية ليس دونها سحب»؟

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس في العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

وقوله: (لمن اعتبرها منهم بوهم): أي: توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم - فهو جاحد معطل، بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعمم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما ردًا على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله: (ومن لم يتوق النفي والتشبيه: ذل ولم يصب التنزيه)، فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفي! وهل يكون التنزيه بنفي صفة الكمال؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال؛ إذ المعدوم لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم ونفي الإحاطة به علمًا، فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علمًا.

وقوله: (أو تأولها بغيرهم) أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، فسموا التحريف تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (١١٣) [الأنعام].

والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق.

وليس مراد الطحاوي ترك كل ما يسمى تأويلاً، وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، فإن التأويل في كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التي يتول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن».

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ. يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ. يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ﴾ (٥٢) [الأعراف].

ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رَأْيِي مِن قَبْلُ﴾ (١٠٠) [يوسف].

وقوله سبحانه: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ (٦) [يوسف].

فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل؟!

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يعلم تأويله،

الذي هو حقيقته، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به، أو لم يعرفه قبل ذلك، لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله، بمجرد الإخبار، وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا يلزم من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يجب أن يعلم ما عني بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا الله، فهذا هو معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

ولكن التأويل في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه في كثير من الأمور الخبرية والطلبية فالتأويل الصحيح منه: هو الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد.

ويقال لأهل التأويل: هذا الباب الذي فتحتموه فتحتم به باباً لأنواع المشركين والمبتدعين لا تقدرُونَ على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالة المفهومة بغير دليل شرعي فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟ فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه! قيل: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟ فإن القرمطي يزعم قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد، ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: ألا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحت قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيئول الأمر إلى الحيرة المحذورة.

الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده، مما أخبر به الرسول؛ إذ لا يوثق

بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم، ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتقاد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه: قبلوها وإن خالفته: أولوها، وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية.

أمراض القلوب نوعان: شبهة وشهوة

وأما ما قاله الطحاوي من أن: (من لم يتوق النفي والتشبيه: ذل ولم يصب التنزيه) فذلك لأن النفي والتشبيه من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن.

قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

فهذا مرض الشهوة.

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥].

[التوبة].

وهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة؛ إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته.

والشبهة التي في مسألة الصفات: نفيها وتشبهها، وشبهه النفي أردأ من شبهه التشبيه، فإن شبهه النفي رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهه التشبيه غلو ومجازة للحد.

تفسير سورة الإخلاص

قال الطحاوي: (فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوجدانية، منعوت بنعوت

الضردانية، ليس في معناه أحد من البرية)

ويشير الشيخ بقوله هذا إلى تنزيه الرب تعالى بالذي هو وصفه، كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا، وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة الإخلاص، فقوله: (موصوف بصفات الوحدانية) مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ . وقوله: (منعوت بنعوت الضردانية) من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ۝٣﴾ . وقوله: (ليس في معناه أحد من البرية) من قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ . وهو أيضًا مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفي التشبيه.

والوصف والنعوت مترادفان، وقيل: متقاربان، فالوصف للذات، والنعوت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية، وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى موحد في ذاته، منفرد بصفاته.

الاتباع في الإثبات والنفي والابتداع

قال: (تعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

وللناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين، ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمالًا وإبهامًا، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقًا وباطلاً، مخالفًا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله، نفيًا ولا إثباتًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن نثبت في باب الصفات ما أثبتته الله ورسوله، وأن ننفي ما نفاه الله ورسوله، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحًا، قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمته الله أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، فالمعنى الذي أراده الشيخ رحمته الله من النفي الذي ذكره هنا: حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقًا وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون الله حدًا، وأنهم لا يجدون شيئًا من صفاته.

قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان الثوري، وشعبه، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة، لا يجدون ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون: كيف؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر.

معنى لفظ «الحد»

ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجوب وجود الرب ونفي حقيقته، وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة.

كلام نفيس لسهل التستري رحمته الله

قال أبو القاسم القشيري في رسالة: سمعت أبا عبد الرحمن السلمي، سمعت أبا منصور بن عبد الله، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول - وقد سئل عن ذات الله - فقال: ذات الله موصوفة بالعلم، غير مدركة بالإحاطة ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيوان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول. وتراه العيون في العقبى ظاهراً في ملكه وقدرته، وقد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته. فالقلوب تعرفه، والعيون تدركه ينظر إليه المؤمن بالأبصار، من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأما لفظ «الأركان» و «الأعضاء» والأدوات» فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

إثبات الإمام أبي حنيفة اليد والوجه والنفس

قال أبو حنيفة رحمته الله في «الفرق الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة. انتهى

وهذا الذي قاله الإمام رحمته الله ثابت بالأدلة القاطعة.

قال تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ ﴾ [ص].

وقال سبحانه: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ

بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر].

وقال عز وجل: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص].

وقال تعالى: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة].

وقال صلى الله عليه وسلم في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته».

ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد القدرة، فإن قوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ ط﴾ [ص] لا يصح أن يكون معناه: بقدرتي، مع تثنية اليد.

ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَوْلَمَرَ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلَائِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس]؛ لأنه تعالى جمع الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجميع ليتناسب الجمعان.

ولكن لا يقال لهذه الصفات: أنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان؛ لأن الركن جزء الهامية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق، تعالى الله عن ذلك، والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة، وكل هذه المعاني منتفية في الله تعالى، ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى، فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب ألا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفيًا ولا إثباتًا؛ لثلاث أسباب: فاسد، أو ينفي معنى صحيح، وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحقق والمبطل.

معنى لفظ «الجهة»

وأما لفظ «الجهة» فقد يراد به ما هو موجود، وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يحصره شيء، ولا يحيط به شيء من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عدمي، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده، فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة» الذين يريدون بذلك نفي العلو، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه في جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم، وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها، وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة، أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمراً اعتبارياً: ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمته الله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات) هو حق، باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه، وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمته الله: «أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه»، فإذا جمع بين كلامه، وهو قوله: (لا تحويه الجهات الست) وقوله: (محيط بكل شيء وفوقه)، علم أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالی على كل شيء.

رد أوهام الجهلة في حديث النزول

وللجهال هنا أوهام، وبصورة خاصة إزاء حديث نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة، فيظنون أنه إذا نزل كما أخبر الصادق عليه السلام يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم، وهذا ظن مخالف لإجماع السلف، مخالف للكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني: سمعت الأستاذ أبا منصور بن حماد بعد روايته حديث النزول يقول: سئل أبو حنيفة عنه فقال: ينزل بلا كيف.

وإنما توقف من توقف في نفي ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنة وأقوال السلف، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين ولا

مجانِب، لا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش.

الإيمان بالإسراء والمعراج، ورواية البخاري رحمته الله

قال الطحاوي: (والمعراج حق، وقد أسري بالنبى صلى الله عليه وسلم وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم] ، فصلى الله عليه في الآخرة والأولى).

قال الشارح قاضي القضاة ابن أبي العز:

المعراج: مفعال، من العروج، أي: الآلة التي يعرج فيها، أي: يصعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيبات، ونؤمن به ولا نشتغل بكيفيته.

واختلف الناس في الإسراء:

ف قيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده نقله ابن إسحاق عن عائشة رضي الله عنها ونقل عن الحسن البصري نحوه، لكن ينبغي أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء منامًا، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده، وبينهما فرق عظيم، فعائشة ومعوية رضي الله عنهما لم يقولوا: كان منامًا، وإنما قالوا: أسري بروحه ولم يفقد جسده، و فرق ما بين الأمرين: أن ما يراه النائم قد يكون أمثالا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عرج إلى السماء، وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثل، فما أرادت عائشة ولا أراد معاوية أن الإسراء كان منامًا، وإنما أراد أن الروح ذاتها أسري بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.